



الرائد القانوني

نشرة قانونية دورية تصدر عن قسم الدراسات القانونية
في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العدد [٤]

أيار / ٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾
وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾

((سورة الشعراء))

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

٣..... مشكلة المياه بين العراق وتركيا: سوء في الإدارة والتخطيط

مقالات العدد

٤..... التنكيف القانوني لنهري دجلة والفرات

الموارد المائية في العراق:

١١..... التحديات المحلية والدولية والصعوبات القانونية والدبلوماسية

١٧..... الثروة المائية في العراق

رئيس التحرير

أ.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. روافد الطيار

م.د. ياسر المختار

م.د. سعدي الابراهيم

م.م. سعد محمد حسن الكندي

التدقيق اللغوي

د. سهيلة خطاف

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر القباني

مشكلة المياه بين العراق وتركيا: سوء في الإدارة والتخطيط

عادلة في مياه رافديه الشهيرين بموجب اتفاقيات دولية ملزمة للجانب التركي والسوري.

وخطر فقدان العراق لحصصه المائية يكشف عن مسيرة طويلة من الفشل التفاوضي للسياسة الخارجية العراقية، ويدل دلالة واضحة على ان تأثيرات هذا الفشل لا تقتصر على جيل بعينه، بل قد تمتد بشكل كارثي أكبر لتطال مستقبل الأجيال القادمة، وهذا ما يظهر جليا في هذه الازمة، وربما يظن صانع القرار في بغداد أن هذه الازمة من السهل تجاوزها، الا أن عليه أن يدرك جيدا أن بغداد ليست في افضل ظروفها التفاوضية وجيرانها المعنيين بالازمة اكثر قوة ووحدة وتصميم منها، وهم يدركون ما يفعلون، انهم يريدون فرض ارادتهم ومصالحهم على حساب مصلحة العراق، وقضية المياه هي مجرد سلسلة في توظيف قدراتهم لتحقيق هذا الهدف، والذي قد يكون من شروطه ايرانيا بقاء بغداد في فلك طهران لأجل غير محدد، اما شروطه تركيا فهي ضمان مصالح أنقرة الاقتصادية في السوق العراقي، وربما الحصول على حصة ما من نفطه ضمن ما يسمى النفط مقابل الماء، وكذلك سياسيا ضمان بقاء صوتها مسموعا في بغداد عند الاقدام على أي خطوة سيادية.

بعبارة مختصرة: نجح جيران العراق في اتقان توظيف قدراتهم لتحقيق مصالح الوطنية العليا، والتساؤل المطروح هو متى يتقن-أيضا-صانع القرار لدينا توظيف مصادر قوته لحماية مصالح العراق العليا؟

يكثر الحديث خلال هذه الأيام عن تعرض العراق الى واحدة من اسوء الازمات المدمرة لنسيجه البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وقطعا في مرحلة لاحقة السياسي الا وهي أزمة فقدانه لأكثر من ثلثي موارده المائية القادمة من تركيا عبر نهري دجلة والفرات، بسبب اقدام الجانب التركي على إقامة سلسلة من السدود العملاقة ضمن ما يسمى بمشروع غاب، وآخرها سد أليسو الذي من المنتظر ان تبدأ عملية خزن المياه فيه مطلع شهر تموز-يوليو القادم.

ان من يتابع التصريحات الحكومية والإعلامية وردود الأفعال الشعبية في العراق وظهورها المفاجئ الى ساحة الاحداث يتصور ان ما يجري هو قرار مفاجئ اتخذته القيادة في انقرة او ان سدودها العملاقة ومشاريعها المائية انما نزلت من الفضاء بين ليلة وضحاها ولا يدرك ان هذه المشاريع التركية معلنة منذ وقت طويل ويجري تنفيذها منذ سنوات عدة، الا ان انشغال صانع القرار العراقي بمختلف الحكومات التي شهدتها الدولة العراقية الحديثة بلعبة السلطة والنفوذ والصراعات المحترمة من اجلهما جعلته يفقد الرؤية الاستراتيجية لمخاطر المستقبل التي تهدد الامن الوطني العراقي، ويتجاهل مصالح الدولة العليا لحساب مصالح ضيقة آنية، فكانت النتيجة انهاك واضعاف مستمر لبنية الدولة، وتبديد مأساوي لمصادر قوتها، فضاعت الكثير من الفرص المؤاتية لتوظيف مصادر القوة لدى العراق في فرض واقع إقليمي ودولي يعمل لمصلحته في جميع المجالات ومنها ضمان حصة

في المملكة المتحدة. ويخضع النهر الوطني لسيادة الدولة التي يجري فيها، وينبع من ذلك حق الدولة صاحبة النهر بتنظيم استغلال موارده والقوى الطبيعية الموجودة فيه كما تشاء.

وهناك من الأنهار ما يطلق عليها بالأنهار الوطنية ذات الأهمية الدولية رغم أنها تقع في إقليم دولة واحدة، كما لو كان النهر ينبع عند حدود دولة مجاورة ويصب في بحر عام لا اتصال لهذه الدولة به، حيث تظهر لهذا النهر أهمية دولية إذا كانت مياه هذا النهر صالحة للملاحة الدولية، حيث يقوم هذا النهر بالتسهيل للدولة المجاورة بالاتصال بالبحر. وبالتالي، يكون من السهل القيام بأعمال تجارية دولية بين هذه الدول وغيرها من الدول.

٢- الأنهار الدولية

يمكن تعريف الأنهار الدولية بصورة عامة بأنها هي الأنهار التي تتبع من دولة وتجري في دولة أخرى، أو هي التي تفصل أو تجتاز إقليم دولتين أو أكثر.

لقد مر تعريف النهر الدولي بعدة مراحل ابتداءً من معاهدة باريس للسلام عام ١٨١٤ الى ان اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧، التي عرفته (شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقاتها الطبيعية ببعضها البعض كلا واحداً نحو نقطة دخول واحدة، وهو المجرى الذي تكون اجزائه في دول مختلفة).

وهناك نوعان للأنهار الدولية، وهي:

أ - الأنهار الحدية أو المتاخمة:

وهي تلك الأنهار التي تكون حُدًّا بين دولتين أو أكثر من دولتين، أي أنها تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدوداً دولية لها. ومن أمثلة هذه الأنهار: نهر إيفروس بين تركيا واليونان، ونهر شط العرب



مقدمة

تشكل المياه حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأرض، فهي ليست عصب الحياة والبقاء فحسب، بل هي أيضاً من مقومات سلامة البيئة والصحة الجسدية والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، لذا، فإن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المياه، وتقدر كمية المياه العذبة بحوالي ٣٪ من إجمالي المياه في العالم.

مفهوم النهر الدولي

يقصد بالنهر من الناحية القانونية، بأنه الوحدة المائية التي تتكون من كل مجاري المياه والبحيرات التي تتصل فيما بينها وتسير في منطقة تكون حوضاً واحداً، وينتهي حوض النهر في بحر أو بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر، ويدخل في حوض النهر كذلك مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.

أنواع الأنهار:

١- الأنهار الوطنية:

المقصود بالأنهار الوطنية، الأنهار التي تقع من منابعها إلى مصابها وجميع روافدها في إقليم دولة واحدة، كنهر السين في فرنسا ونهر التايمز

بين العراق وإيران.

وهذا النوع أيضاً يشمل نوعان هما

- الأنهار المتاخمة الصالحة للملاحة (خط التالوك)

- الأنهار المتاخمة الغير صالحة للملاحة

ب - الأنهار المتتابعة

وهي الأنهار التي تجتاز أو تتساب من أراضي دولة إلى أراضي دول أخرى بالتتابع، وتنقسم الدول التي يمر فيها النهر إلى ثلاث، وهي: دولة المنبع، ودولة المجرى، وهي الوسط، والثالث هو دولة المصب. وأقرب مثال على ذلك هو نهر الفرات حيث تكون تركيا دولة المنبع، وسورية دولة المجرى، والعراق دولة المصب. مثال آخر على ذلك نهر النيل الذي يمر بعشرة دول أفريقية.

أ- اعتبار كل نظام للأنهار الدولية ينتمي لحوض صرف واحد، وهو وحدة طبيعية واحدة متكاملة حيث يتكوّن الحوض من تلك الوحدة الجغرافية الطبيعية التي تكوّن مجرى مياه النهر.

ب- كل دولة مشتركة مع دولة أو دول أخرى في حوض النهر الدولي أن تأخذ بنظر الاعتبار جميع الحقوق المقررة لبقية الدول سواء كانت هذه الحقوق مكتسبة أم مقررة لها بموجب إتفاقية خاصة أو قاعدة عرفية أو قانونية قررت هذا الحق نتيجة الإستغلال المتواتر لمدة طويلة من الزمن دون اعتراض بقية الدول المشتركة معها.

أهم المصادر القانونية للنهر الدولي

- ١- المعاهدات الدولية
- ٢- الأعراف الدولية
- ٣- المبادئ العامة للقانون الدولي، أهمها مبدأ الحقوق المكتسبة ومبدأ عدم جواز التعسف في استعمال الحق، مبدأ الاستخدام غير الضار للأقليم.
- ٤- القضاء والفقه.
- ٥- مبدأ حسن الجوار

حقوق الدول المتشاطئة في ظل اتفاقية عام ١٩٩٧

إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية هي المعاهدة الوحيدة التي تغطي المياه العذبة المشتركة وتطبق بشكل عالمي. وهي إتفاقية إدارية، أي توفر إطاراً للمبادئ والقواعد التي يمكن أن تطبق وتعديل لتلائم السمات المميزة للمجاري المائية الدولية المعنية.

تم إبرام هذه الإتفاقية المتكونة من (٣٧) مادة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧م بوصفها ملحقاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٥١، وقد تم التصويت الإتفاقية فوافقت عليها مئة وثلاث دول، وامتنعت سبع وعشرون دولة عن التصويت وعارضته ثلاث دول فقط هي: بورندي، الصين وتركيا. والسبب الرئيس لمعارضتها يرجع إلى كونها من دول المجرى



المصادر القانونية لحقوق الدول في النهر الدولي

صاغت رابطة القانون الدولي قواعد هلسنكي في العام ١٩٦٦م الخاصة بالمجاري المائية الدولية واعتبرتها نصوصاً إضافية للقانون الدولي في حال غياب الإتفاق أو العرف الدولي، وهذا ما نصّت عليه المادة الأولى منه. إذ حددت المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية مصادر القانون الدولي بصورة عامة، إن اعتماد أي صيغة سواء كانت معاهدة أو عرف أو إجتهد باعتباره مصدر قانوني للأنهار الدولية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عدة مبادئ أساسية لا يمكن تجاهلها في كل نهر دولي سواء كان متعاقباً أو نهراً حدودياً وهذه المبادئ تتمثل:

إضافة الى تنظيمها للمعاهدات السابقة واللاحقة من حيث عدم تضاربها معها في حال أصبحت هذه الإتفاقية نافذة.

موقف العراق القانوني من نهري دجلة والفرات

يمر في العراق نهران عظيمان هما دجلة والفرات، كل منهما ينبعان من تركيا ويصبان به. إن للعراق حقوقاً تاريخية وجغرافية في هذين النهرين،

- ١- الناحية التاريخية، أقام أهالي وادي الرافدين السدود عليهما منذ الألف الخامس قبل الميلاد.
- ٢- الناحية الجغرافية، نلاحظ أن نهري دجلة والفرات يقطعان مسافة في العراق أكثر من كلا الدولتين المتشاطئتين، وإن طول نهر الفرات الكلي ٢٨٨٠ كم، يقطع في العراق مسافة ١٢٠٠ كم، وهذا يعني أن له نسبة ٥٢٪ من نسبة طوله الإجمالي. ويعتبر هذا حق من الحقوق الجغرافية للعراق في النهر. أما بالنسبة لنهر دجلة فيبلغ طوله ما يقارب ١٧١٨ كم، ويقطع في العراق ١٤١٥ كم من طوله الكلي، أي ما يقارب نسبة ٨٢٪ من طول النهر، إضافة إلى الروافد التي تصب في النهر عند مروره في العراق، فإن نهر دجلة يتلقى حصته الرئيسية من المياه في العراق، وهذا يعتبر حق إضافي للعراق في نهر دجلة إضافة إلى حقه التاريخي والجغرافي.

بسبب أهمية المياه العذبة التي مصدرها الأساس هو الأنهار، أصبح النزاع على الأنهار الدولية من أهم المنازعات التي تدور في الشرق الأوسط حول استخدام مصادر المياه ذات الصبغة الدولية، ونقصد هنا بـ نهر النيل ونهري دجلة والفرات، إذ إن هذه الأنهر تعد العامل الأكثر خطورة في توتر العلاقات بين دول هذه الأنهر.

إن غياب اتفاق متعدد الأطراف حول تقسيم المياه، واللجوء المتكرر لدولة المنبع التي هي تركيا، إلى تنفيذ مشروعات مائية ضخمة بدون تنسيق مع دولتي المرور والمصب (سورية والعراق) قد أدّى في الماضي إلى أن يُثار من وقت لآخر عدد

الأعلى التي ترمع القيام بمشروعات مائية على الأنهار التي تتبع من أراضيها. فالصين، ترمع بناء سدود إضافية على نهر ميكونج، بينما تستمر تركيا في مشروع (GAP) في الأناضول على نهري دجلة والفرات،

لا شك أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨، بعد انضمام دولة فيتنام والذي يعد الصك الخامس والثلاثين، إذ سيضع هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ٩٠ يوماً من إيداع هذا الصك، وذلك استناداً الى المادة (٣٥) من اتفاقية عام ١٩٩٧. وبالرغم من أهمية دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ التي تعد كعلامة فارقة في القانون الدولي، إلا أنها لن تكون مرجعاً تلقائياً لحل لخصومات المائية بين الدول المشتركة بالأنهار الدولية، وذلك لعدة أسباب:



أولاً: بسبب طبيعتها الشمولية كاتفاقية إطارية تتضمن مبادئ ومفاتيح حلول، وليست حلولاً جاهزة، لاية خصومة أو خلاف مائي بين الدول المتشاطئة. ثانياً: لكون الزاميتها تشمل الدول الاعضاء في الاتفاقية فقط، أي البلدان الخمسة والثلاثين التي صادقت عليها.

لقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م، منظمة لحقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي في القضايا غير الملاحية، فهي تشكل المدخل القانوني الحقيقي لحل أي نزاعات محتملة لمسألة المياه، من حيث أنها اتفاقية إطارية ذو طبيعة مكملة، إضافة إلى استنادها لمبادئ عرفية من أهمها مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول والإلتزام بالتعاون والتشاور وغيرها،

من الأزمات المتلاحقة الناتجة عن إلحاق الضرر ببعض مصالح الدولة المعنية.

الإتفاقيات الدولية بين دول حوضي دجلة والفرات

في السابق، كان نهرا دجلة والفرات ينبعان ويصبان من دولة واحدة وهي الدولة العثمانية، وبسبب ذلك لم تكن هناك مشاكل قانونية تُثار حول استخدام واستغلال هذين النهرين. غير أنه بعد انتهاء الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، واستقلال سورية والعراق عنها، وما رافق ذلك من اقتطاع أجزاء من سورية الطبيعية، فقد اختصت تركيا بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات، وسورية بالمجرى الأوسط، والعراق بالمجرى الأدنى.



وبذلك أصبح لكل منهما نهرا دوليان، حيث يخضع استغلالهما لاختصاص دول ثلاث، فظهرت الحاجة إلى حفظ حقوق كل من سورية والعراق إزاء تركيا.

ولم تظهر أي مشكلة قانونية بين دول نهري دجلة والفرات الثلاث حتى بدأت تركيا ومن ثم سورية في وضع الخطط لاستغلال نهرا الفرات، بل والبدء فعلا بتنفيذ تلك المشروعات دون التوصل إلى أي اتفاق لتسوية المشاكل التي تصاحب تنفيذها، ولقد سعى العراق إلى لقاءات متعددة ودخل في مفاوضات مع سورية وتركيا بهدف الوصول إلى توقيع معاهدة بهذا الشأن في الوقت الذي كانت كل من تركيا وسورية ينفذان مشروعاتهما قبل التوصل إلى تسوية ترضى

عنها جميع الأطراف المعنية.

ومن المعلوم أنه لا وجود وحتى الآن لمعاهدة تنظم المشاركة في مياه دجلة والفرات أو الإستغلال المشترك، إلا أن هناك إتفاقيات عُقدت ترسي مبادئ عامة وتشدد على حقوق بلدان أسفل النهر في المياه الداخلة إلى أراضيها.

وعليه، سوف نقوم بتقسيم الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تخص نهري دجلة والفرات الى قسمين:

أولاً: المعاهدات والبروتوكولات الدولية التي عقدت قبل الحرب العالمية الثانية:

ويُقصد بها المعاهدات التي أبرمت بفترة الإنتداب، حيث كانت كل من سورية والعراق تحت الإنتداب الفرنسي والبريطاني على الترتيب، فعملت كل من فرنسا وبريطانيا على توقيع إتفاقيات باسم كل من سورية والعراق على التوالي، وذلك بالنيابة عنهما:

أ- الإتفاقية الفرنسية البريطانية المعقودة بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٣م حول شروط الإنتداب على فلسطين والعراق.

ب- معاهدة لوزان ١٩٢٠م.

ج- الإتفاق الفرنسي التركي الموقع بتاريخ ١٩٢١/١٠/٢٠م حول شروط تحقيق السلام.

د- معاهدة الصلح أو معاهدة السلام بين تركيا والحلفاء العام ١٩٢٣/٧/٢٤م.

هـ- الإتفاقية الفرنسية - التركية للصدقة وحسن الجوار الموقعة في ١٩٢٦/٥/٣٠م.

و- الإتفاق العام ١٩٣٠م بين فرنسا (باسم سورية) وتركيا.

ثانياً: المعاهدات والبروتوكولات الدولية التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية:

سوف نتناول هنا المعاهدات والبروتوكولات الدولية التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية، أي الفترة التي انتهى فيها الإنتداب البريطاني والفرنسي وتحول كل من سورية والعراق الى دولتان مستقلتان، حيث أصبح بإمكان كل من الدولتين إبرام المعاهدات الدولية لصالحها:

أ- البروتوكول العراقي - التركي الموقع بتاريخ

١٩٤٦/٣/٢٩ م حول ضبط تدفق المياه:

التزمت تركيا من خلال هذا البروتوكول بإعلام العراقيين عن خططها لبناء مشروعات تخزين للمياه على نهري دجلة والفرات بقصد التوصل إلى إتفاق مشترك بين الطرفين (المادة الخامسة). لكن الأتراك لم يلتزموا بهذا البروتوكول منذ أواسط السبعينيات، وذلك عندما بدأت السلطات التركية بإقامة مشروعات ضخمة على نهر الفرات، بدون إعلام مسبق أو تبادل تمهيدي للمعلومات مع جيرانهم العرب. وإن عدم توقيع إتفاقية عادلة ومنصفة في تلك الفترة يعود إلى أربعة عوامل هي:



العام ١٩٨٠م والذي قضى بضرورة التوصل إلى اتفاق على قسمة مياه الفرات خلال مهلة لا تتجاوز فبراير ١٩٨٢م مع احتمال تمديد هذه المهلة سنة واحدة في حالة الضرورة، ولتحقيق ذلك، شكّلت لجنة فنية لاجتماعاتها التي عقدت في أنقرة في شهر سبتمبر ١٩٨٣م، ومتابعة دورات اجتماعات اللجنة بعدئذٍ بشكل شبه منتظم في عواصم البلدان بالتناوب.

د- البروتوكول السوري التركي للعام ١٩٨٧م

حول تقسيم مياه نهر الفرات:

بحسب المادة السادسة من هذا البروتوكول، التزم الطرف التركي بترك كمية سنوية من مياه نهر الفرات تصل في متوسط ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، تتساب عبر الحدود التركية السورية. وفي الحالة التي لا يبلغ فيها منسوب النهر هذه الكمية، تلتزم تركيا بتغطية العجز خلال الشهر التالي. ولكن الالفت للنظر على أن هذه المادة تبقى سارية المفعول إلى أن يتم التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول المتشاطئة الثلاث. وهذا يعني أن ما نصت عليه المادة السادسة في البروتوكول لم يكن سوى تسوية مرحلية مؤقتة.

هـ- الإتفاق العراقي السوري بتاريخ

١٩٩٠/٤/١٦ م:

ومن خلال ما توصل إليه الإتفاق السوري التركي، توصل الطرفان العراقي والسوري إلى تسوية ثنائية تحدد حصتيهما من كمية المياه التي سمحت تركيا بانسيابها بموجب تسوية العام ١٩٨٧م بـ ٥٠٠ م^٣/ثا، فقد توصل الإتفاق السوري العراقي إلى منح العراق حصة بنسبة ٥٨٪ وسورية ٤٢٪ من إجمالي كمية المياه الواصلة إلى سورية عند الحدود السورية التركية من نهر الفرات.

و- كما صدر بيان مشترك بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠م:

بعد زيارة رئيس الوزراء التركي إلى سورية، حيث جاءت الفقرة المتعلقة بالمياه كالآتي: (إن البروتوكول الموقع بين الحكومتين السورية

• ضعف الخبرة العراقية في مجال المياه.

• قصر النظرة السياسية لدى حكام العراق

وعدم تغليب مصالح العراق بعيدة المدى.

• إن أغلب رجالات السياسة العراقية آنذاك

كانوا أبناء نجباء ذوي تربية عثمانية.

• إن أغلب رجالات السياسة العراقية كانت

تحكمهم سياسة الولاء للأتاتوركية.

ولا شك أن هذا البروتوكول حقق اعترافاً

تركياً بالحقوق المائنة المكتسبة للعراق في حوضي

دجلة والفرات، وهذا بحد ذاته مكسب للعراق.

ب- بروتوكول التعاون الإقتصادي والفني بين

العراق وتركيا (أنقرة ١٩٧١/١/١٧م):

ج- البروتوكول العراقي التركي العام ١٩٨٠م:

لقد تم توقيع بروتوكول بين العراق وتركيا

محدده وليس بالنسبة المؤبقة، يعد خطأ جسيم من الحكومة العراقية السابقة، لأن نسبة تدفق النهر في انخفاض مستمر، وبالتالي مهما قل منسوب المياه في نهر دجلة سيبقى حصة سوريا ١,٢٥٠ مليار م^٣ سنوياً.

من خلال هذه الإتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت عليها تركيا مع كل من سورية والعراق سواء في مرحلة الإنتداب أو بعدها (أي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية)، إضافة الى الإتفاقيات التي وقعتها تركيا مع دول مجاورة خارج حوضي دجلة والفرات، نجد إن جميع النصوص التي وردت في هذه الإتفاقيات تؤكد وتبرهن على وجوب إقرار تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وتوزيع مياههما بين الدول الثلاثة، وذلك خلافاً لمضمون ملاحظات تركيا على قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وخلافاً لبعض التصريحات والمواقف التي كانت تخدم الإستهلاك المحلي في تركيا، أو لتأخير عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية المشكلة بموجب بروتوكول العام ١٩٨٠ م.

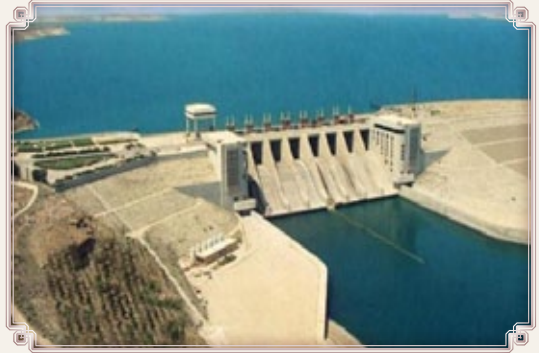
المواقف القانونية للدول المتشاطئة على النهرين

أولاً: الموقف التركي

- ١- إن موقف تركيا من نهري دجلة والفرات يتلخص بأنها لا تعترف بدولية النهرين وتعتبرهما نهران عابran للحدود، وتقول بأن دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها، حيث أنها تعبر عن النهر الدولي بأنه النهر المتأخم فقط، وإن النهر الذي يعبر أكثر من دولة هو نهر عابر للحدود، ولا يتمتع بأي صفة دولية.
- ٢- إضافة إلى أنها اعتبرت نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً بالرغم من أن جميع الدراسات التركية من هيدرولوجية وهيدرولوجية، تعتبر بأن دجلة والفرات حوضان منفصلان. نلاحظ أن الموقف التركي مخالف لجميع

والتركية العام ١٩٨٧ م، ونظراً لقرب امتلاء سد أتاتورك، فقد اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية العام ١٩٩٣ م إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات، وقد تم تكليف وزيرى خارجية البلدين بمتابعة إنجاز هذا الموضوع).

على الرغم من أن العام ١٩٩٣ م قد مضى ولم يحدث تغييراً في مجال المياه، إلا أن البيان الصادر عام ١٩٩٣ م يُعتبر بياناً هاماً، إذ يتضمن اعترافاً تركيا بضرورة اقتسام مياه نهر الفرات، مما يعني الإقرار بدولية نهر الفرات والحق السوري والعراقي في مياهه هو حق وليس منحة.



٢- اتفاقية العراق وسوريا على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة العام ٢٠٠٢ م:

لقد تم توقيع هذه الإتفاقية بين العراق وسوريا بحضور كل من وزيرى الري العراقي والسوري بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٢ م، على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة، حيث اتفقا على أن تكون كمية المياه التي تسحبها سورية من نهر دجلة بمقدار ١,٢٥٠ مليار م^٣ سنوياً. وأخذنا بنظر الإعتبار ما جاء بالفقرة السابعة من المحضر المشترك الموقع بتاريخ ٣١/١/٢٠٠١ م. وإذ تولي الحكومتان أهمية التعاون والتنسيق المشترك بشأن قضية المياه.

إن تحديد حصة سوريا من نهر دجلة بكمية

الفرات ب(٣٠,٣) مليار م^٣ في السنة، وبنوعية (٤٥٠) جزء بالمليون عند الحدود العراقية السورية، هذا قبل استكمال المشاريع التركية والسورية على حوض النهر، ويتوقع أن يبلغ المعدل السنوي للجريان بعد استكمال المشاريع التركية والسورية على حوض النهر إلى (٨,٤٥) مليار م^٣ سنوياً، وبنوعية تتراوح عندها مجموع الأملاح الصلبة الذائبة الكلية بين (١٢٥٠ - ١٣٥٠) جزء بالمليون مما يعني أن هناك نقصان في معدل الواردات المائية سيصل إلى حوالي ٧٠٪. كما بينت بأن المعدل السنوي للجريان الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية قبل استكمال المشاريع التركية السورية هو (١٩,٤٣) مليار م^٣ ومع روافده ٤٩,٤٨ مليار م^٣ سنوياً، وبنوعية (٢٥٠) جزء بالمليون ويتوقع أن يكون المعدل السنوي للجريان (٩,١٦) مليار م^٣، بعد استكمال المشاريع التركية والسورية مما يعني أن هناك نقصان في معدل الواردات المائية سيصل إلى حوالي ٦١٪، وهذا يعني أن العراق في موقف خطر جداً ويجب إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة والا سوف يصبح العراق في المستقبل عبارة عن صحراء قاحلة بحيث حتى مياه الشرب يقوم بشرائها على شكل قناني من الخارج.

وعليه فإن حل هذه المشكلة يركز على الطرق القانونية، ولكن عدم وجود اتفاقيات دولية مبرمة بينه وبين تركيا من أجل تنظيم حقوقه في النهرين، وبنفس الوقت عدم احترام تركيا لكل المعايير والأسس القانونية لمراعاة حقوق دول أسفل النهر، لذا يجب على الحكومة العراقية تكثيف الجهود الدبلوماسية مع تركيا، وذلك من خلال المفاوضات القانونية والسياسية من أجل التوصل الى اتفاق يضمن حق العراق في مياه النهرين.

القواعد والأعراف الدولية بشأن الأنهار الدولية وبخاصة الإتفاقية الأخيرة لعام ١٩٩٧م المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي رفضتها تركيا بشدة، كما أنها تخل بجميع واجبات حسن النية وحسن الجوار، وتخرق الإتفاقيات الثنائية بينها وبين كل من سورية والعراق المؤكدة على دولية نهري دجلة والفرات.

ثانياً: الموقف العراقي والسوري

أما الموقف العراقي والسوري، فإنهما متفقان إلى حد كبير من ناحية الموقف التركي، لأنهما يقعان تحت دولة المنبع، حيث أن كلا الدولتين تأكد على دولية نهري دجلة والفرات، وإنهما نهريين منفصلين وعدم إمكانية نقل مياه دجلة إلى حوض الفرات بسبب ملوحة المياه في منخفض الثرثار، ويرى العراق أنه يجب عقد إتفاق ثلاثي بين دول الحوض الثلاثة من أجل التوصل إلى قسمة عادلة للمياه بين دول الحوض والتي تقوم على أساس مبدأ الإقتسام المنصف والمعقول، وقاعدة عدم الإضرار بالغير، وعلى تركيا الاعتراف بدولية النهرين واحترام حقوق كل من سورية والعراق فيهما. نجد أن مشكلة العراق الأساسية في شحة المياه، تدور في محورين،

الأول: هو أن المشكلة الأولى للعراق هي قانونية، بسبب عدم وجود اتفاقيات دولية مبرمة بينها وبين تركيا من أجل تنظيم حقوقه في النهرين، وبنفس الوقت عدم احترام تركيا لكل المعايير والأسس القانونية لمراعاة حقوق دول أسفل النهر.

المحور الثاني: هو وجود منابع نهري دجلة والفرات في الخارج، وقيام دولة أعالي النهرين ببناء السدود عليهما، مما يجعله في موقف صعب أزاء دول أعالي النهر.

حيث بينت وزارة الموارد المائية العراقية بأن المعدل السنوي للجريان الطبيعي لنهر

الموارد المائية في العراق: التحديات المحلية والدولية والصعوبات القانونية والدبلوماسية

م. د حيدر محمد زوين

كلية هندسة الموارد المائية / جامعة القاسم الخضراء

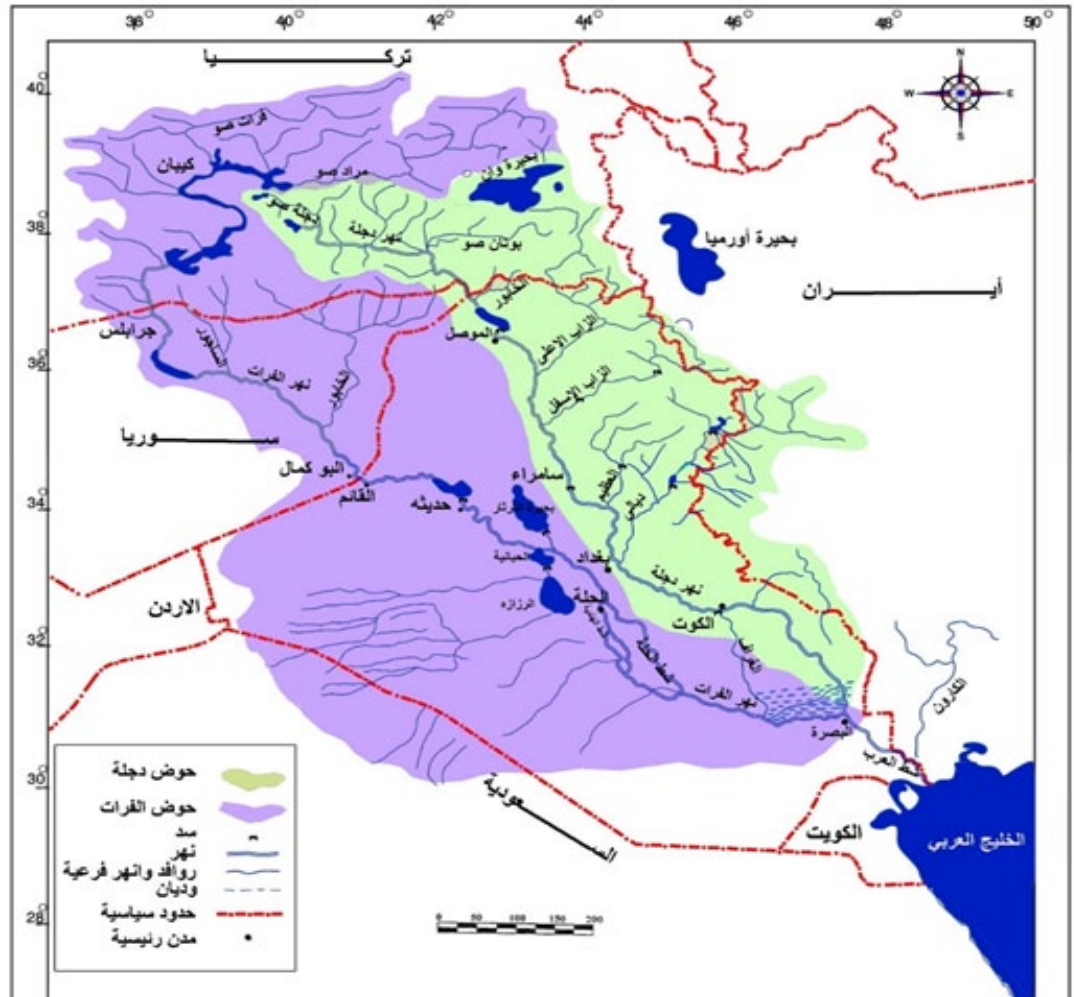
الواقع المائي في العراق

تعتمد الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة على المياه السطحية لنهري دجلة والفرات، في حين أنّ معظم موارد المياه المتجددة الطبيعية في العراق تأتي من خارج البلاد. يعتبر كل

من دجلة والفرات نهريّن عابرين للحدود. ينبع كلاهما في تركيا وقبل التقائهما، يعبر نهر الفرات نحو ١٠٠٠ كم ونهر دجلة نحو ١٣٠٠ كم داخل أراضي العراق كما في الشكل ١.

تمتد المنطقة التابعة لحوض نهر دجلة في العراق

شكل ١: الخريطة المائية للعراق

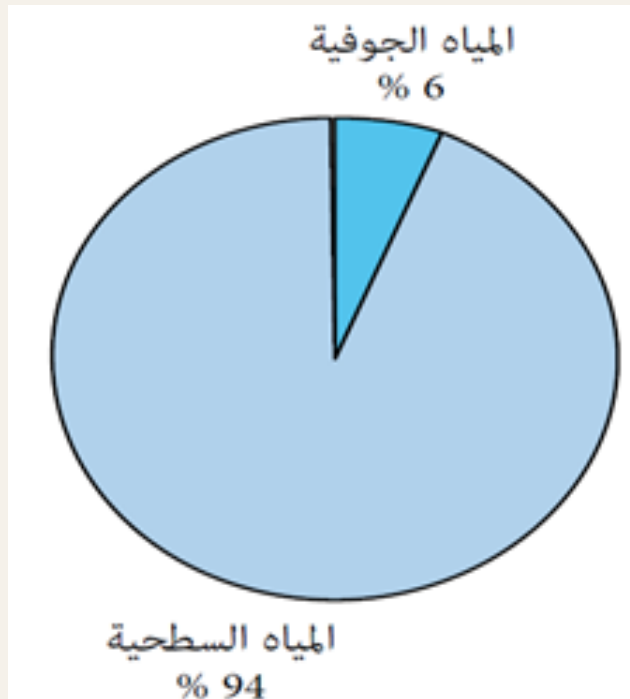


العرب فهو النهر الذي يتشكّل نتيجة التقاء الفرات ودجلة جنوباً وهو يصب في الخليج بعد مسار طوله ١٩٠ كم فقط. أمّا نهر كارون الذي ينطلق من الأراضي الإيرانية فيبلغ تدفقه السنوي ٢٤,٧ كم^٣، وهو يصب في شط العرب جالباً له كمية كبيرة من المياه العذبة قبيل بلوغ البحر. بالإضافة الى اعتماد العراق في موارده المائية على المياه السطحية بنسبة ٩٤ ٪، فإنه يعتمد أيضاً وبشكل متزايد على المياه الجوفية بنسبة ٦ ٪ خصوصاً لأغراض الري (شكل ٢). ومع نقصان واردات المياه السطحية وتزايد اعداد

على مساحة ٢٥٣٠٠٠ كم^٢، أي ما يعادل ٥٤ ٪ من مجموع مساحة حوض النهر. ويقدر متوسط الجريان السطحي السنوي بـ ١٩,٤٣ كم^٣ لدى دخوله إلى العراق. وتقع جميع روافد نهر دجلة على ضفته اليسرى.

ويقدر متوسط التدفق السنوي لنهر الفرات لدى دخوله إلى العراق بنحو ٣٠ كم^٣، مع قيمة سنوية متقلبة تتراوح بين ١٠ و ٤٠ كم^٣. وخلافاً لنهر دجلة لا يتصل الفرات بأي رافد خلال مروره في العراق. وتصرّف حوالي ١٠ كم^٣ سنوياً إلى هور الهامار (أحد الأهوار في جنوب البلاد). أمّا شط

شكل ٢: مصادر المياه في العراق



والمتمثلة بالبادية من فقر أمطارها حيث لا تزيد على ١٠٠ ملم سنوياً. يقسم العراق جيولوجياً إلى خمسة مناطق هي: المنغلفة؛ والجبال؛ والمتوجة؛ والسهلية؛ والصحراوية. وتمتاز المنطقتين (المنغلفة والجبال) باحتوائها على خزانات مائية جوفية ذات مياه جيدة وصالحة للاستخدام خاصة

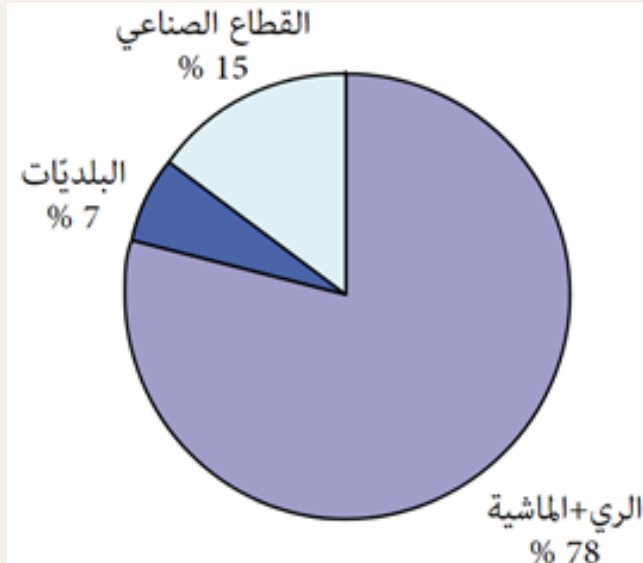
السكان وزيادة مشاريع التنمية يصبح من المهم وضع استراتيجية لتسخير المياه الجوفية. تتراوح كمية هطول الأمطار في العراق بين (٨٠٠-١٠٠) ملم سنوياً وحسب المنطقة. فنجد في المنطقة الشمالية منه تتجاوز ٨٠٠ ملم سنوياً وتقل كلما اتجهنا جنوباً في حين تعاني المنطقة الغربية

وفي مجال الاستفادة من المياه الجوفية وضمن الاستراتيجية الموضوعية، فإن كميات المخزون محدودة ويمكن استثمارها لأغراض الشرب والزراعة لمساحات محددة في المناطق البعيدة من مصادر المياه السطحية. إذ حُفرت ٧٣٤٥ بئراً مائياً منذ ٢٠٠٣. فيما يقضي المخطط بأن تحفر الهيئة العامة للمياه الجوفية ألف بئر سنوياً في محافظات العراق، إضافة إلى حفر آبار للقطاع الخاص.

١- **جوانب استهلاك الموارد المائية في العراق**
تصل الحاجات الحالية لمختلف الاستخدامات ٦٠ كم^٣، عدا المتطلبات لإدامة الأهوار بالمنسوب المطلوب والبالغ ١٦ كم^٣، أما الحاجات المائية المستقبلية فتبلغ ٧٦,٩٥٢ كم^٣. تستهلك منها ٧٨٪ للأغراض الزراعية و ٧٪ للإمداد المنزلي، و ١٥٪ للاستخدام الصناعي كما في الشكل ٣. إذ يلاحظ ان القطاع الزراعي يستهلك الجزء الأكبر

في المنطقة الجبلية حيث تكثر الينابيع العذبة ولا يتجاوز عمق المياه عن سطح الأرض (٥-٥٠) م. وتوجد في المناطق السهلية كميات من المياه الجوفية ناتجة من تسربات مياه دجلة والفرات وهي لا تبعد كثيراً عن سطح الأرض. في حين نجد أن مستودعات المياه الجوفية في البادية يزيد عمقها على ٣٠٠ م وغالباً ما تكون مياهها قليلة الجودة ولكنها تصلح للزراعة وإلى حد ما للشرب خاصة في حوض الفرات الواقع في الجهة الغربية من العراق الذي يمتد إلى الأراضي السعودية. يقدر إجمالي حجم المياه الجوفية في العراق بحدود ٢ مليار م^٣، وأشارت الدراسات الجيولوجية الحديثة إلى وجود خزان مائي جوفي هائل في المنطقة الشمالية ومنطقة الجزيرة الغربية من العراق، قدر مخزونه المائي بنحو ٢٠٠ مليار م^٣ وتغذيته المائية السنوية تصل إلى ١٤٤٧ مليون م^٣.

الشكل ٣: نسب استهلاك القطاعات المختلفة للموارد المائية في العراق



٢- **تحديات الموارد المائية**
تشكل الموارد المائية شريان الحياة الأساسية لبيئة المناطق الجافة وشبه الجافة حيث يقع العراق ضمن هذه المناطق وقد واجهت الموارد المائية

من الواردات المائية رغم انه يساهم فقط في ٤٪ من اقتصاد البلد، إذ يعتمد حتى الآن ٩٠٪ من مزارعينا على أسلوب الري التقليدي، وهذا يجعلنا من أكثر بلدان العالم هدراً للمياه.

أ. تسييس المياه : وتسعى تركيا من وراء تسييس المياه الى الحصول على دور فاعل ومؤثر في ترتيبات المنطقة السياسية أو في ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

ب. استخدام المياه كورقة ضغط وابتزاز ضد العراق لاضعاف قدرته الاقتصادية.

ج. تطمح تركيا ان تكون سلة الغذاء للمنطقة العربية ، وعليه فان سياستها المائية ترمي الى توسيع هيمنتها على دول الجوار وخاصة سوريا والعراق.

اذ يتجلى تهديد السياسات التركية منذ سنوات طويلة على الاستفادة من موقعها الجغرافي فعملت على انشاء عشرات السدود العملاقة لاستغلال المياه وتخزينها والاستفادة منها و من اهم هذه المشاريع هو مشروع غاب العملاق الذي يُعدّ واحا من أضخم مشاريع المياه في العالم.

٣,٢ مشروع الكاب

(GAP) Southeastern Anatolia Project

يعتبر مشروع «الكاب» (شكل ٤) الواقع جنوب شرق الأناضول أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض ينفذ في تركيا في العصر الحديث وتعلق عليه الحكومة التركية آمالاً كبيرة في تنمية المحافظات التسع الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا والتي تعتبر أكثر المناطق تخلفاً فيها وهي: ديار بكر، غازي عنتاب، سبوت، شانلي أورفا، أدي يامان، ماردين، كالس، شرنك، وبطمان.

يهدف المشروع إلى توسيع الرقعة الزراعية وتوليد الكهرباء والتحكم بمياه نهري الفرات ودجلة عبر بناء العديد من السدود ومحطات التوليد الكهرومائية والمنشآت الهيدروليكية. يتلخص المشروع بالاتي:

- بدء العمل به في ١٩٣٦ ويكتمل في ٢٠٢٧
- يقع على جنوب شرق الاناضول المجاورة للعراق وسوريا
- يتألف من ٢٢ سداً (١٢ منجزه، ٢ قيد الانشاء، ٨ مخططة) و ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية

في العراق العديد من التهديدات والكثير من الأضرار وخصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي فقد جففت مساحات واسعة من الأهوار التي تشكل نصف المسطحات المائية وكذلك تقلصت الموارد المائية للبحيرات ومياه الأنهار الجارية بسبب إقامة السدود والمشاريع الإروائية في كل من سوريا وتركيا وإيران حيث يعاني نسبة كبيرة من السكان في الريف من ندرة المياه الصالحة للشرب، ويوجد في العراق مجموعة من الأنهار الرئيسية التي اغلب مصادر المياه فيها من خارج العراق.

٣,١ تهديد الأمن المائي

تساهم تركيا بنحو ٩٠ ٪ من مجموع التدفق السنوي لنهر الفرات، في حين أن الجزء المتبقي يعود لسورية مع حصة صغيرة جداً يساهم بها العراق. ويعتمد نهر دجلة في شكل كامل على منابع تركيا، اذ تساهم تركيا بنسبة ٣٨ ٪ مباشرة في نهر دجلة الرئيسي وبنسبة ١١ ٪ في روافده التي تنضم إلى مجراه الرئيسي في العراق، فيما تغذي أنهر عراقية فرعية دجلة بما نسبته ٤٢ ٪ من مياهه. وتأتي البقية من إيران التي تشترك هي الأخرى بأكثر من ٤١ نهراً فرعياً تتبع من إيران وتصب في العراق. عملت إيران على قطع النسبة الأكبر منها، ببناء سدود عليها، ما تسبب بقلّة واردات دجلة وتعرض مدن عراقية تمرّ عبرها، للجفاف. يتعرض الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات حالياً الى التحديات التي تمثل واحدة من ابرز القضايا التي سوف تجابه العراق في الوقت القريب. وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في اقامة مشروعات الري والسدود ، وهدفها من ذلك خفض تدفق منسوب مياه دجلة والفرات الى العراق واستعمال المياه سلاحاً سياسياً وورقة ضغط عليه وضده للوصول الى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العربي واهداف اخرى مهمة .

تسعى تركيا الى تحقيق جملة أهداف ذات ابعاد سياسية واقتصادية هي كالآتي :

شكل ٤: مشروع الكاب التركي



يقام في تركيا بعد سد أتاتورك العملاق (على نهر الفرات)، ويقع السد على نهر دجلة قرب منطقة دراغيتجين بين محافظتي ماردين وسيبترت على بعد ٦٥ كم من الحدود السورية والعراقية، وهو من النوع الإملائي الركامي، يبلغ طوله ١٨٢٠ مترا وارتفاعه ١٣٥ مترا وحجم سعته التخزينية ٤٠,١١ كم^٣، ومساحة بحيرته ٣١٣ كم^٢، وهو جزء اساسي من مشروع الكاب.

يهدف المشروع الى الحصول على مكاسب اقتصادية كثيرة يأتي في مقدمتها توفير الطاقة الكهربائية للبلاد، وتقليل مستوردات البلاد. اذ تبلغ طاقة المحطة الكهرومائية للسد ١٢٠٠ ميكا واط، وتنتج ٣٨٣٠ كيكا واط في الساعة سنوياً، وهذا يعني ان المشروع مخصص بالدرجة الأولى لإنتاج الطاقة الكهربائية التي تحتاجها تركيا.

يرتبط مشروع سد اليسو بمنظومة ثانية من المشاريع الاروائية التي سوف تتم إقامتها على نهر دجلة وروافده الأخرى، وهي تشكل جميعها خطراً كبيراً على اقتصاد العراق لكونها سوف تؤدي الى حبس كميات كبيرة من مياه النهر عن

- اهم السدود هي اتاتورك، اليسو (منشئ حديثاً)، كيبان، قارقيا، براجيل، قوم قايم
- تقدر القدرة التخزينية للمشروع بنحو ١٠٠ مليار متر مكعب
- يولد ٧٤٧٦ ميكا واط في الساعة
- يروي المشروع بنحو ٤,٢ مليون هكتار من الاراضي الزراعية التركية

يتوقع ان يحجز المشروع ٥٣ ٪ من مياه دجلة الداخلة إلى العراق و ٧٢ ٪ من مياه الفرات وان العراق الذي يعاني الآن نقصاً مقداره ١٠ كم^٣/سنة سيواجه وضعاً خطراً جداً في السنوات القادمة جراء تناقص وارداته المائية الى الثلث (جدول ١) مع انجاز المشروع التركي. وفي مجال البيئة، فان تلوث المياه جراء استخدام المواد الكيماوية في تسميد الاراضي الزراعية في تركيا والتي سترويه مياه المشروع التركي سيحدث مشاكل بيئية شديدة الخطورة عندما يجري تصريف هذه المياه ثانية إلى النهر.

ومن اهم المشاريع التركية القائمة حديثاً هو سد اليسو، اذ يعد هذا السد ثاني أكبر مشروع مائي

جدول ١: واردات العراق المائية الحالية وبعد اتمام مشروع الكاب

معدل الوارد المائي الحالي من خارج العراق (كم ^٣ / سنة)	معدل الوارد المائي المتوقع بعد اكتمال مشروع الكاب في ٢٠٢٧ (كم ^٣ / سنة)	
١٩,٤٣	٩,١٦	دجلة
٣٠,٣	٨,٤٥	الفرات
٤٩,٧٣	١٧,٦٦	المجموع
٪ ٦٤,٤٨		النقصان

الضخ، ويتألف من المشاريع الآتية: سد جزرة: ويقع على نهر دجلة جنوب سد اليسو المقترح على بعد ٣٥ كم، وعلى مسافة ٤ كم شمال مدينة جزرة قرب الحدود السورية.

الأراضي الزراعية المحاذية للحدود مع تركيا ومن أهمها: مشروع جزرة: هو مشروع متعدد الأغراض والأهداف، أنشئ لغرض إرواء مناطق (نصيبين، أيدل، سيلوبي) بالمياه، عن طريق

اصيبت الزراعة بالشلل شبه التام، وتوقفت الصناعة، واهملت السياحة، وبات العراق ساحة للعواصف والكثبان الرملية المتطايرة. أن سوء استغلال العراق للثروة المائية، وقفت خلفه اسباب كثيرة، ومنها الآتي :

أولاً:- أسباب داخلية

هذه الاسباب كثيرة ومتعددة، ومن الممكن أن نبين البعض منها رغم تداخلها، مثل:

١. أسباب سياسية

إذ تمثل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، من أهم العقبات التي تقف بوجه التنمية الشاملة في البلاد، بالأخص موضوع استغلال الثروة المائية، فتطوير هذا القطاع يتطلب رسم سياسة عامة مائية، وتطبيقها بشكل نزيه وبكفاءة عالية. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم في ضوء وجود المحاصصة السياسية، والفساد المالي والاداري الذي يعاني منه العراق.

٢. أسباب أمنية

معروف إن رأس المال لا ينشط في المناطق غير الأمنة، ومعروف أيضاً إن العراق قد عانى من الارهاب والعنف المنظم، الامر الذي جعله بلداً غير مؤهل لاستقبال الشركات العالمية المختصة ببناء وتطوير المشاريع المائية. ومن جهة أخرى فقد هدمت العمليات الارهابية الكثير من المشاريع والنواظم الإروائية على الاخص في الفترة التي خضعت فيها بعض مناطق البلاد لسيطرة الارهاب، ممثلاً بتنظيم داعش.

يسمونه بلاد الرافدين، وارض النهرين، وارض السواد، وبلاد (شنعار)، وكلها تسميات تشير الى ان العراق هو نتاج النهرين: دجلة والفرات، بدونهما كان تاريخه البعيد قد تشكل بطريقة أخرى.

وظل الماء يلعب الدور الرئيس في رسم معالم العراق الداخلية، وتحديد علاقاته الخارجي إلى يومنا الحاضر. فداخلياً يرتبط سكانه بالماء ارتباطاً كبيراً، بعضه مقدس، كما هو حال الصابئة ونهر الفرات، وبعضه يتعلق بالاعتماد على المياه في السياحة كما هو حال الشلالات في الشمال، أو في تربية المواشي كما الحال في الاهوار، وكذلك الحال مع الزراعة التي تزوي بشكل شبه كلي على ما تجود به الانهار وتفرعاتها. فضلاً عن الاهمية الصناعية للمياه.

على الصعيد الخارجي، ايضاً كان الماء السبب الرئيس الذي من خلاله تنتم علاقات العراق مع جيرانه، ومع بقية الإمبراطوريات والدول في العالم، حيث كان الماء محط جذب للغزاة، وللفاتحين، او حتى للذين يطلبون التعاون مع الإمبراطوريات العراقية عبر العصور.

إن اهمية الثروة المائية بالنسبة للعراق، كان من المفترض أن تجد من السياسات والاساليب، ما من شأنه أن يحافظ عليها ويستغلها بالشكل الامثل، عبر اقامة المشاريع الإروائية الحديثة، وتسخير هذه الثروة في الزراعة والصناعة، والسياحة وفي مكافحة التصحر ودرجات الحرارة المرتفعة صيفاً. إلا أن هذه التصورات لم يتمكن العراق من تحقيقها، بالأخص، إذ

من جهة أخرى، فقد أضاع العراق الكثير من أمواله و وقته وجهود ابناءه في الحرب على الارهاب، الامر الذي فوت على البلاد امكانية الانشغال بمواضيع أهم، مثل البناء والتنمية.

٣. أزمة الهوية الوطنية

الماء ثروة عامة تهم كل البلاد، ولا يمكن أن تكون مجزئة داخل الدولة الواحدة، حيث إن السدود التي تبني في أي منطقة في البلاد، سينعكس تأثيرها على المناطق الأخرى من أقصى العراق الى اقصاده. الا ان الظروف التي ذكرنا بعضها اعلاه، قد اضررت بالهوية الوطنية العراقية، وصارت البلاد تسير وتتشتت بحسب الهويات الفرعية، بمعنى أن الهم الجماعي أو المصلحة الجماعية قد غابت عن المشهد. وصارت شحة المياه في هذه المحافظة، قد لاتعني المحافظات ذات الوفرة المائية. ومع وجود سياسات تنمية المحافظات والاقاليم، فقد صار لكل محافظة ولكل اقليم هدف يخصها، قد لا يتوافق مع أهداف المحافظات الأخرى.

هذا التشتت قد انعكس بالسلب على كل نواحي الحياة في البلاد، ومنها الثروة المائية.

ثانياً:- أسباب خارجية

هذه الأسباب من الممكن أن نقسمها إلى الآتي:

١. أسباب اقليمية

ينبع نهري دجلة والفرات من خارج الحدود العراقية، هذا الامر جعل العراق رهين بالسياسات المائية للدول المجاورة، بالأخص الجانب التركي، فسوء تعامل العراق مع الملف المائي قد دفع الجانب التركي إلى استغلال المياه بشكل كبير جداً. عبر بناء السدود والمشاريع المائية العملاقة، من دون الانتباه إلى تأثيرها

السلبى على العراق.

فضلاً عن ذلك، إن التدخلات السلبية لدول الجوار بالأخص فيما يتعلق بدعم الجماعات الارهابية أو على الأقل عدم الوقوف إلى جانب العراق ضدها، في الفترات التي سبقت عام ٢٠١٤، قد اربك مجمل الاوضاع في العراق ومنها الملف المائي.

إن تمادي البعض من دول الجوار في الاعتداء على العراق، إنما جاء كنتيجة لضعف الدولة العراقية، وانشغالها بالمشاكل الداخلية خاصة الارهاب.

٢. أسباب دولية

لازال القانون الدولي، غير فعال في معالجة المشاكل التي تواجهه. فهو يطبق بانتقاء وبحسب مصالح الدول الكبرى، ويتم تفسيره وتأويله ايضاً وفق توجهاتها. وبالتالي فإن المشاكل التي تنجم عن توزيع الحصص المائية بين دولة المجرى ودولة المصب، قد لا تجد لها اذان صاغية، سواء لدى المنظمات الدولية والإقليمية، أم لدى الدول الكبرى. هذه الحقيقة قد عانى منها العراق، بالأخص فيما يتعلق بتنظيم استغلال الثروة المائية مع الدول المجاورة، التي لا تأخذ بالاتفاقيات الدولية أو بالمواد القانونية المتعلقة بالمياه.

أمام هذه المعوقات التي تقف بوجه استغلال العراق لثروته المائية، فإن الحكومة القادمة مطالبة بالبحث عن حلول وآليات جديدة للتعامل معها، سواء على الصعيد الداخلي أم الاقليمي أم الدولي. وإلا فإن الثروة المائية ستبقى قليلة الجدوى، في الوقت الذي من الممكن أن تكون منبعاً للخير والتنمية الدائمة للبلاد.

مرؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميز والريادة الوطنية والإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي .

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية مرفعة المستوى .

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار .
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها .
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي .
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه .
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين .
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة المركز

Tel: (00964) 7812515381

عنوان البريد الإلكتروني

kcss@uokerbala.edu.iq

موقع النشرة علي الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز